



الثابت النحوي وتوجيه المعنى

د. هدى محمد صالح الحديثي¹

¹ كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق

huda70a@yahoo.com

ملخص. يقوم البحث على مرتكزات أهمها: 1- بنائية نحو اللغة العربية، الوظائف وتفرع إلى وظائف تركيبية ووظائف تداولية ووظائف داخلية ووظائف خارجية. 2- الإعراب والرتبة والجملة وأنماطها (الجملة الرباطية والجملة المركبة) 3- التراث اللغوي والدرس الوظيفي الحديث ويرتكز على: 1- التراث والنظرية المثلى. 2- وظيفة التراث. 3- معايير النظرية المثلى. 4- التراث باعتباره مرجعا، تاريخا ومصدرا. 4- الخطاب: أنماطه وخصائصه - ترميز الخطاب - بنية الخطاب - مكونات الخطاب. أولى مرتكزات استعمال اللغة تنطلق من كون اللغة مجموعة من الجمل تربط بين مكوناتها علاقات صرفية تركيبية ودلالية، وإذا ما أريد توظيف هذه اللغة فإنها ستسخر باعتبارها أداة لتحقيق التواصل داخل المجتمع البشري تحقيقا لمبدأ التواصلية اللغوية الذي من خلاله ستتخذ أشكالاً وخصائص بنيوية تتميز فيها من بيئة إلى أخرى. إذا بحكم الاستعمال ستخرج اللغة من الرمزية الصوتية إلى حيز الدلالة الوظيفية لتحقيق أغراضا متعددة كالتعبير عن الفكر والأحاسيس بحيث يجعلها فاعلة في المتلقي لا مجرد سلسلة جمالية متعاقبة الأخبار. من هنا تكون اللغة أنساقا استعمالية يحكمها مجموعة القواعد والأعراف في ذلك المجتمع الذي اعتمدها وسيلة تواصل، فتتجلى وظيفتها باعتبارها نسقا واستعمالا في آن واحد مختلفين في الطبيعة مترابطين في الوجود وتختلف أنماط العبارات في مخاطبة الأشخاص باختلاف المقاصد والأوضاع وهذا ما يطلق عليه بسياق الاستعمال الذي يتحدد بموجبه نمط الخطاب فإذا كان الخطاب ذا طبع وجداني فإن حيز الاستعمال اللغوي يتسع وأما إذا كان خطابا موضوعيا أو محايدا



كالخطاب العلمي فإنه يتقلص آخذين بعين الاعتبار وجود ركنين أساسيين في عملية الخطاب هما: الخطاب ذاته الذي هو الجملة أو النص، وما يحيل عليه الخطاب أي (مجال الخطاب) وتتجلى أهمية الركن الأول في تحقيق عملية التواصل خاصة في بدايتها لانعدام القرينة المقالية والمقامية التي توّشر إلى مجال الخطاب أما الركن الثاني (مجال الخطاب) فيتحقق من خلال وجود طرف ثانٍ في عملية التواصل الذي يرمي من خلاله المتكلم إلى تحقيق هدفين أساسيين هما إضافة معلومة غير متوفرة إلى مخزون المخاطب أو تقييض إحدى معلومات المخاطب بمعلومة يترقبها المتكلم. وبذلك تكون اللغة قد خرجت إلى حيز الوجود وقد صيغت قوالبها الكلامية بموجب شروط ومعايير أطلق على مجموعها القواعد النحوية والصرفية، فالنحو نمذجة صورية للواقع اللغوي قديماً قام على أوصاف متفرقة و اشتمل على أبواب مختلفة مثلت الدستور اللغوي العربي. يعكس النحو المستوى التحليلي للغة ويتماسك مع مستويي الصوت والدلالة ليؤدي وظيفية اللغة كما هو مطلوب منها فتكون العملية اللغوية التواصلية منبثقة من شقين شق إنتاج يتم فيه تعالق المكونات اللغوية لدى المتكلم و شق تأويل يتولى المخاطب تأويله. لقد تجاوز اللغويون العرب القداماء حد ابن جني للغة من كونها جملة إلى كونها نصاً متكاملاً وصولاً بها إلى وظيفتها الخطابية وتتميط الخطابات وفق معايير معينة ورصد خصائص كل نمط خطابي بحسب المقاصد والمجالات الإحالية وكان الخطاب الديني والخطاب العلمي والخطاب الحجاجي والخطاب الشعري. ويبقى هدف البحث متجلياً في توصيف النظرية الوظيفية للغة وإثبات تراثيتها لا بقصد الإسقاط الحدائث على ما هو تراثي أصيل ولا بقصد القطيعة والابتعاد بل لإغناء الدرس اللغوي العربي وربط حاضره بماضيه انطلاقاً من مبدأ التحوار والتلاقح والتعلق مع الفكر اللغوي المعاصر لتبقى هذه اللغة حية مواكبة لروح العصر غير منكفئة على ذاتها بحجة عظمتها ومثالياتها أو بعجزها عن التواصل.

1. الثابت النحوي و تغير المعنى

يرتكز البحث على فكرة قوامها: أن اللغة كائن اجتماعي وأنها وعاء أفرغ من رمزية الحرف ليصب في قوالب كلامية تتنوع أنماطها بتنوع مقاصد المتكلمين وأغراضهم. ولعل مقولة ابن جني في أن (اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن حاجاتهم) (ابن جني، 2007: 33) هو صلب النظرية القائمة على وظيفية اللغة واعتبارها أداة التواصل بين العناصر الثلاث للدائرة الكلامية (المتكلم، والمتلقي والرسالة) واللغة بهذا الوصف هي الخطاب القائم على ترابط سلسلة من الجمل المتتالية التي بدورها تكون مكوناً



أولياً (أي كل كلام مفهوم بحسن السكوت عليه كما يقول النحاة في تعريفهم الجملة وتمييزهم بين اللفظ المفيد وغير المفيد أي بين ماهو كلام مفيد وماهو كلام غير مفيد، لأن اللفظ من حيث إفراده لافائدة منه. إن بحثنا ينأى عن عرض قواعد اللغة وأحكامها الإعرابية وأصولها النحوية لأن ما استودعته مجلدات الأقدمين من علماء اللغة والنحو قد كفانا مؤونة الخوض في ذلك.

إن البحث يهدف إلى الكشف عن فاعلية تلك الاحكام النحوية والقواعد المنطقية التي بموجبها يصح الكلام أو لا يصح، إنه بصدد استنطاق النصوص والتعامل معها بوصفها الغاية التي من أجلها وضعت تلك القواعد والتزمت تلك الأحكام؛ ولانغالي إذا قلنا أنه بحث في (نحو النص) ودلالة العبارة ومدى استجابة المتلقي لعبارة المتكلم، ومدى فاعلية وتواصلية كلا الطرفين في إبلاغ النص واعتباره الغاية التي تنتهي إليها اللغة بكل ما تحمله من عناصر وانساق ومكوناتها على مستوياتها المتنوعة (الصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية، ومايتبعها من لواحق وزوائد) تتظافر جميعها لإبراز هوية تلك اللغة أولاً ومن ثم هوية المتكلم الموظف لتلك الإمكانيات، ومن خلال ذلك نكون قد دخلنا دائرة الحديث عن فاعلية الخطاب وإخراجه من عباءة القواعد المجردة إلى فضاءات التواصل المعرفي الذي تتحقق من خلاله قصدية المتكلم الذي بدوره يجسد ويحرك ما كان مستكناً من العناصر اللغوية، بحيث يصبح النص هويته، وفاعلية خطابه قصدية ومبتغاه، وهذا هو الهدف من الخطاب، فإننا نتكلم لنبلغ، ونبلغ لنؤثر، ونؤثر ليتولد انطباع جديد في نفس المتلقي الذي سيكون في نفسه نصاً جديداً قائماً على تأثيره بالخطاب الموجه إليه من المتكلم، ليكون طرفاً العملية الكلامية (المنشئ - المتلقي) قد نجحاً في تفعيل النص وإيصاله بالوجهة التي لأجلها أنشئ، لأن النص عبارة عن منظومة كلامية متكاملة متشكلة من مجموعة العلاقات القائمة بين مكوناته الصرفية المعجمية والتركيبية والدلالية، كل نسق فيها صغر أم كبر عبارة عن مقطع لساني يرتبط بعضها ببعض لتشكل حلقة بين الأشياء والوقائع المرموز إليها، ارتباطاً ليس اعتباطياً أو عفويّاً، بل ارتباطاً قائماً على عقد مزدوج بين ضغوط الدلالة من الرصيد المعجمي، وضغوط الإبلاغ القائمة على التسليم بمجموعة من القوانين الضابطة لتركيب مقاطع الكلام (الشاوش، 2017: 217)، فتضطلع علم الأصوات وعلم الصرف والمعجم بالتوليف بين مستويات الأصوات والابنية واللغة، في حين يضطلع مكون النحو بقوانينه وقواعده، بتحديد البنى التركيبية والعلاقات القائمة بين عناصرها وأبرزها العلاقات الإعرابية بين أركان التركيب (المسند والمسند إليه وما يلحق بهما ويتعلق) والأثر المتمثل بالحالة الإعرابية من رفع ونصب وجر؛ وأخيراً يأتي دور المطابقة وفيه يتحدد مدى مطابقة التراكيب المقترضى الحال وإسناد المعنى الأصلي للعبارة بالاعتماد على قرائن الأحوال فيكون استقهماً



أو أمراً أو نفيًا أو تمنياً، أو بإحالة التراكم إلى معانٍ فرعية كالإلتماس أو الدعاء أو التهديد أو الزجر إلخ من معاني الكلام ومقاصده.

إن هذه العملية الكلامية (أي صناعة العبارة وإحالتها إلى خطاب فاعل) لا يتم بمجرد رصف الكلمات المأخوذة من المعجم مباشرة، إنما هي عملية خلق نصّ جديد يقوم به المنشئ مسخراً قدرته اللغوية وحسه في معرفة معاني الكلمات وكيفية اعتماد أسس الموقف والمقام الذي لأجله ينشئ النص، عالماً بهوية المخاطب، ومن ثم يتحول نصه بذلك إلى خطاب ينسجم وقصديته، فاعلاً في متلقيه، وبذلك يكون الخطاب ماراً بثلاث مراحل (مداس، 2009: 10) - مرحلة بناء العبارة لغوياً، ومرحلة القصدية ومرحلة نمطية الخطاب ورصد خصائص كل نمط، من خلال مراعاة رتبتي: رتبة العبارة ورتبة المتكلم المحكومة بطبيعة المخاطب. خذ على سبيل المثال ما جاء من مواصفات المطابقة في جميع ما ذكر أعلاه قول الخنساء ترثي أباها صخرًا:

كأنه علم في رأسه ناز

وإن صخرًا لتأتم الهداة به

في حين عابوا على أبي تمام قوله:

وإذا مالمته لمتته وحدي

كريم متى أمدحه والورى معي

حيث أخرجوه من دائرة الفصاحة والبلاغة لفقدانه شرط الأثر النفسي لما خلفه التكرار اللفظي من ضعف في عبارته. وكما عابوا عليه قوله:

صبرٌ وأن أبا الحسين كريمٌ

لا والذي هو عالم أن النوى

لعدم المناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى.

كما عابوا أيضاً على الفرزدق قوله:

أبو أمه حيّ أبوه يقاربه

ومامثله في الناس إلا مملكاً

لما شابه من فساد النظم لعدم قدرة الشاعر على إيجاد التفاعل الرتبي الصحيح مع الألفاظ بحيث تأخذ المعاني بأعناق الألفاظ وتسيرها وفق ما يقتضيه قصد الشاعر؛ والأمثلة على ذلك كثيرة.

وحيث ذكر النص فقد يوحى للقارئ بأنه الخطاب ذاته وقد لا يبدو الفرق كبيراً إن لم يتقاربا في الدلالة في أحيان كثيرة؛ وما أراه هو أن النص جزءٌ من خطاب أوسع فإذا كان النص سلسلة لفظية (عبارة أو مجموعة من العبارات تحكمها قوانين الاتساق الداخلي على اختلاف مسمياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية) فإن الخطاب بظروفه المقامية يأتي مكملاً لدلالة النص فكل نتاج لغوي يرتبط تبعياً ببنية الخطاب ارتباطاً وظيفياً قصد التواصل الذي هو الوظيفة الأساسية للخطاب؛ ولنتفق



مبدئياً على استعمال مصطلح (الخطاب) استعمالاً مؤداه الإحالة على كل ما يتعدى حدود الجملة ونقطة الانطلاق في الربط بين وظيفية اللغة وتفعيل الخطاب ستكون أساساً في بحثنا هذا مشيرين بذلك إلى (نحو النص) أو النحو الوظيفي بوجه أدق الذي يمكن اعتباره نحواً وظيفياً للخطاب إنما يكون قائماً على التماثل بين بنية الجملة بوصفها نصاً بسيطاً وبينه النص الأكبر بوصفه خطاباً (صمود، بلا ت.: 72)؛ فإذا كان النص عبارة عن وحدة بنوية من وحدات الخطاب قد ترتبط بمقامٍ أو لا ترتبط فإن الخطاب قد يكون جملة بسيطة أو مجموعة من الجمل البسيطة والمركبة المرتبطة بمقام أي أن الخطاب هو الوحدة التواصلية الكاملة المحددة بمقامٍ وموضوعٍ وغرضٍ يتشكل من مجموعها.

فإذا أمعنا النظر في أي قصيدة متكاملة مترابطة في أجزائها وموضوعاتها رغم تنوعها فإن بيتاً شعرياً واحداً من القصيدة ربما يكون فيه مواصفات الخطاب؛ على سبيل المثالعلقة عمرو بن كلثوم التي وصفت بأنها نشيد بني تغلب كان كل بيتٍ منها يمثل نصاً خطابياً ذا رسالة واضحة مفادها الفخر والاعتزاز بالذات وأن لا يعلو على قدرهم قدرٌ حتى ولو كان ملكاً؛ على سبيل المثال قوله:

إذا بلغ الفطام لنا صبي
تخرُّ له الجبابرُ ساجدينَا

حيث تجلت فيه قسدية الفخر والاعتزاز بأصغرهم سناً وقدرًا وكذا في قوله:

ألا لا يجهلن أحدٌ علينا
فنجهل فوق جهل الجاهلينا

حيث تجلت قسدية التهديد واستعدادهم للتأثر ممن يستصغر شأنهم وهكذا في أمثلة كثيرة أخرى. وليس يخفى عن المختصين أنماط الخطاب من حيث أغراضه التواصلية وتنوعه إلى خطاب سردي وخطاب وصفي وخطاب احتجاجي وخطاب تعليمي وخطاب ترفيهي (المتوكل، بلا ت.: 190) وهذا التنوع الخطابى ناتج عن تنوع قرائن الأحوال التي أشرنا إليها سابقاً ولعل في تعدد أغراض الشعر العربي قديمه وحديثه بين مدح وهجاء ورتاء وفخر ووجدان أوضح دليل على نمطية الخطاب والحال يسري على الأنماط الأدبية الأخرى من مقالة ورواية وقصة.

ويجدر بي أن أشير إلى أن ذكرى هذه الأنماط الخطابية لا يعني بالضرورة أنها ستكون هي مجال بحثي هذا بل أنبه إلى أن خصائص الخطاب التي يركز عليها البحث هي نمط الخطاب المقابل للبنية وأقصد بها مكونات الخطاب والعلاقات اللغوية والمقامية القائمة بين هذه المكونات والتي تنطلق من الجملة باعتبارها معطى مجرداً معزولاً عن السياق وعن المقام؛ ويتعدد الجمل وتتسق أنماطها تتحول من التجريد إلى التفعيل محولةً اللغة من أنساقٍ صورية مجردة إلى وسائل تواصلية فيكون المنحى الوظيفي للجملة موجهاً نحو خطابٍ ينقلها من مجرد كونها جملاً منفردة منعزلة إلى قوة إنجازية بصورة



خطاب متكامل وذلك إننا لا نتخاطب بالجمال منعزلةً عن سياقاتها المقامية بل إن هذه الجملة لا بد أن تتأثر بعوامل خطابية من داخل النص وخارجه وهذه هي غائية الخطاب بتحويله من سلسلة جمالية متعاقبة إلى قيمة فاعلة مؤثرة، غائية تجمع بين الإمكانيات اللغوية من جهة وبين القدرة التداولية (الوظيفية من جهة أخرى) وليس لأحدهما قيمة بمعزل عن الأخرى وإن القيمة التواصلية لا تتحقق إلا بوجودهما معاً تلك القيمة التي تتركز في مكوناتها على ملكاتٍ خمس هي (المتوكل، بلا ت.: 153): الملكة اللغوية المرتكزة على قدرة المتكلم على الإنتاج وتأويل العبارات وتحويل رموز اللغة إلى مداليل حسب المواقف، وملكة معرفية تمكن المتكلم من الاحتفاظ بمخزون ذهني يستعمله حسب حاجته، وملكة منطقية يتسنى من خلالها للمتكلم أن يتمكن من الاستدلال والاستنباط مفيداً من معارف إضافية خارج اللغة، وملكة إدراكية تمكن المتكلم من تأويل وقائع الأشياء من حوله إلى عبارات ذات مساس مباشر بما يحيط به، وملكة اجتماعية يوظف من خلالها المتكلم مجموعة القواعد والقيم الاجتماعية بحيث يستعمل لكل مقامٍ العبارة المناسبة له (لكل مقامٍ مقال) ليحقق غرضه منها ويكون مقبولاً خطابياً لدى من يحيط به. إن هذه الملكات الخمس هي مرتكزات النحو الوظيفي والجهاز التواصلية التي تتم فيه عملية إنتاج الخطاب، آخذين بعين الاعتبار أن للنحو الوظيفي وجهتين أساسيتين في تفعيل الخطاب؛ وجهة ترتبط باللفظ ووجهة ترتبط بالمعنى

وظيفة النحو هي الربط بينهما وهذان الوجهان هما مستويا النحو الوظيفي الذي من خلالهما يتم رصد خصائص العبارة الدلالية والتداولية في آنٍ واحد ومستوى البنية المكونية المتمثلة بالخصائص الصرفية والتركيبية باعتبار الصرف محققاً لصفة التجريد، والتركيب محققاً لصفة الترتيب لهذه المكونات؛ ويمثل الانتقال من المستوى الدلالي- التداولي (الممثل للبنية التحتية) إلى المستوى الصرفي التركيبي (الممثل للبنية السطحية) نتيجة حتمية يعتمدها النحو الوظيفي، أي تبعية البنية للوظيفية القائمة على اعتبار الخصائص الصورية المتمثلة بالصرفية والتركيبية والصوتية محددةً بالخصائص الدلالية والتداولية حتى نصل إلى حقيقة مهمة هي أن المستويين محكومان بقواعد التعبير المتفق عليها في كل لغة وأن كل خطاب هو عبارة عن وحدة تواصلية بسيطة كانت الجملة أم معقدة وأن دور النحو الوظيفي أساساً موجة نحو ذلك الخطاب مستهدفاً وصف وتفسير خصائص العبارات اللغوية وربطها بمقامات إنتاجها ومقاصد منشئها وعليه فإن كل مجموعة لغوية متشكلة من مجموعة من العبارات ضمن وحدة تواصلية تعد خطاباً وبمعنى آخر أن يكون الخطاب عبارة عن مجموعة من العبارات اللغوية المنتجة في مقام معين، موضوع معين، وعرض تواصلية معين؛ ويجب أن نشير إلى أمر مهم هو أن حجم الوحدات



اللغوية أو عددها ليس هو المقياس في اعتبارها خطاباً أو لا وإنما الأساس يكمن في وحدة التواصل الكامنة في وحدة المقام والموضوع والعرض ومن هنا كما أشرنا فإن القصيدة -على سبيل المثال- ذات الوحدة الموضوعية تعد خطاباً وكذا المقالة والحوار حول موضوع معين مما يعد خطاباً أيضاً باعتبار أن الخطاب يتم من خلال وجود مستويين أساسيين هما (المتوكل، 1995: 83): المستوى العلاقي (الجمل والعبارات وجميع الإمكانات اللغوية) والمستوى التمثيلي المتجسد في الواقع المعبر عن الحدث من خلال الرصد الذهني المسبق، لأن الغرض من الخطاب من خلا هذين المستويين وصف واقعة ما ثم إقامة علاقة بين المتكلم ومخاطبه من ناحية وبين المتكلم ومضمونه الخطابية من ناحية أخرى وتعبير آخر فإن نمطية الخطاب تتميز بتفاعل ثلاثة أنماطٍ وظيفية هي (المتوكل، بلا ت.: 62): الدلالية ومن خلالها ترصد العلاقات اللغوية؛ ووجهية يحدد من خلالها المتكلم الوجهة التي من أجلها ينشئ خطابه آخذاً بعين الاعتبار الواقعة التي يتضمنها خطابه؛ وتداولية تستند على الارتباط الوثيق بالسياق المقامي والمقالي لأن لا وظيفة بلا علاقة بين طرفين وهذا مبدأ الوظيفة التداولية انطلاقاً من كون الوظيفة أساساً هي نتاج علاقة بين طرفين كما يصفها سيوييه (سيوييه، 2009: 23) بعلاقة الإسناد (المسند والمسند إليه والمبني والمبني عليه) وتبعه عبدالقاهر الجرجاني (الجرجاني، 2009: 4؛ فأطلق عليها مصطلح (التعلق) I وتلك العلاقة تتنوع بتنوع مستويات الأنساق داخل بنية النص؛ ففي المستوى الصوتي نجد الفونيمية أو التصويتية تحصل على تمايز بين المعاني من علاقة التقابل الصوتي القائمة بينها وبين غيرها من التصويتات المتتالية ضمن المحل الواحد كما في قوله تعالى على سبيل المثال (خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه)؛ وفي المستوى الصرفي تتحدد علاقة المصدر بما اشتق منه وتنوع معنى كل واحد منهما فمهمة الصرف تتحدد في التزام الاشتقاق بوضع ما يلزم من الصيغ وفق استحقاقات النص الدلالية على سبيل المثال قوله تعالى (إذا دكت الأرض دكا) وقوله تعالى (إذا زلزلت الأرض زلزالها) وقوله تعالى (والصافات صفاً) إلخ من الشواهد. وفي المستوى التركيبي تتحدد سمات الجمل وأحوال المفردات الناتجة عن علاقات الإسناد والتلازم والفضلات المحكومة بقوانين النحو الناتجة عن علاقات دلالية كعلاقة السببية والفاعلية والمفعولية واللزومية والشرطية إلى غيرها من العناصر الرتيبية التي تعد أصولاً تداولية من ذلك تناوب الضمير والاسم الظاهر على سبيل المثال أو الاسم الموصول بدل الاسم الظاهر أو اسم الإشارة بدل الاسم الظاهر إلى غير ذلك من مظاهر التناوب؛ ولعل في قوله تعالى (قال نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه) حيث أشار إليها بالاسم الظاهر (امرأة العزيز) في حين أناب عن ذكرها



في موضع آخر بالاسم الموصول حيث قال تعالى (ورأوته التي هو في بيتها عن نفسه) ففعل المرادة في الآيتين منسوب إلى زوجة عزيز مصر .

إن اختلاف القصد في النصين كان وراء تغير البنيتين النصيتين، فلما كان النص في الآية الأولى إخبار من صحبيات زوجة العزيز تنصيماً على اسمها ونسبة الفعل المشين إليها على الرغم من كونها زوجة عزيز مصر والتي ينبغي عليها أن تتأى عن مثل هذا الفعل المشين إلى سمعتها وسمعة الملك وحين أراد الله أن يثبت براءة يوسف من ذلك الفعل المشين وإقراره لزوجة العزيز عبر عن ذلك بالاسم الموصول (التي) حيث من خصائص صلة الموصول أن تكون مبينةً لحال من كُنِيَ به عنه فقد ثبت بالدليل المادي أن فعل المرادة وقع من زوجة العزيز المالكة السيدة على يوسف ومن البديهي أن السيد يكون حراً متسلطاً على من يحكمه.

وكذا الحال في بعض مظاهر الذكر والحذف والتقديم والتأخير مما يمكن أن تتعرض له المفردة والجملة داخل السياق العام للنص التداولي فإذا وجه المتكلم خطاباً لشخص بعينه ولم يكن له اثر فيه فإن الأصل التداولي لن يعد مقوماً للغته أي أن العلاقة بين الأصل التداولي والوظائف التداولية تتمثل بين العامل وأثره في أي نحو عاملي فالعلاقة بين الفعل ومفعوله على سبيل المثال هي علاقة التعديّة ولننظر إلى قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) كيف أن العنصر (إياك) المفعول به المقدم كان محور المعنى وعنصر الفاعلية في النص لما حققه برتبته المتقدمة هذه من تخصيص لمعنى العبادة والاستعانة بالله عزوجل ولو أخر لتحول المعنى إلى ما يفسد العقيدة فقد أوجب هذا الموقع الإعرابي (في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجه مرتبة كل واحد منهما في المعقول وإن كانا لم يوجدوا مفترقين) (11) ولعل التغير الرتبي الذي عرض للمفعول به في هذا الشاهد أو غيره من المؤكد قد شكل عاملاً تداولياً أفضى إلى معنى التخصيص الذي أشرنا إليه في حين أفضى إلى معنى الإسراع بالعقوبة والتحويل لسوء عاقبة الكافر في قوله تعالى (خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعا سبعون ذراعاً فاسلكوه)، فعناصر التقديم الرتبي (الجحيم) (في سلسلة) قد أفضت إلى تلك المعاني التي ذكرت. وكذا العلاقة بين الفعل وفاعله وهي علاقة إسناد وفاعلية وتلازم، ولننظر إلى قوله تعالى (كتب ربكم على نفسه الرحمة)، فإسناد الفعل (كتب) بمعنى (فرض) لا يمكن إسناده إلا لله عزوجل وهكذا في أنماط العلاقات الأخرى مما سنقف عنده لاحقاً.

وليس الأمر مقتصرًا على مواقع المفردات وعلاقاتها التركيبية بعضها ببعض؛ بل إن العلامة الإعرابية في لغتنا العربية تعد من اللواحق (12) التي تشكل عناصر تداولية في النص تفصل بين



معاني التركيب المتشابهة شكلاً كما في جملةي التعجب والاستفهام فلو قال قائل: ما أجمل السماء دون أن يضع العلامة الإعرابية أو يعبر بنبرة يميز بها بين قصده تعجباً أو استفهاماً لاحتمال النصّ معنيين أحدهما السؤال عن ما الذي يجعل السماء جميلةً أو التعجب من جمال السماء فتكون العلامة الإعرابية في النص المقروء ممثلة لأصل تداولي يتفاهم به المتخاطبان وفي النص المنطوق يكون النبر هو الأصل التداولي بينهما.

ولنمعن النظر على سبيل المثال في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) الشاهد كلمة (رسوله) لايحوز قراءة الآية الكريمة إلا بالنصب حملاً على موضع اسم إن، أو بالرفع على اعتبارها مبتدأ لخبر محذوف والتقدير: ورسوله برئ أيضاً، اعتماداً على القرينة اللفظية مسبقاً في أول السورة: (براءة من الله ورسوله) وقرينة السياق: فكيف يبرأ الله من رسوله؟!.

ولو أردنا استقرار أنماطٍ أخرى من التراكيب وتحولاتها البنيوية لوجدناها مرتبطة أساساً بالوظيفة التداولية التي تتنوع بين إخبار وإنشاء وبين معنى ظاهر ومعنى مجازي، وهذا التنوع النمطي لا يحكمه الاحال المخاطب (العنصر الذي لاجله صيغ الخطاب) وعلى سبيل المثال نقرأ قوله تعالى: (ألسنت بربكم) جملة طلبية قائمة في نمطيتها التداولية على معنى الاستفهام التقريري، في حين نقرأ قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تتجيكم من عذاب أليم) جملة طلبية أيضاً لكن وظيفتها التداولية قائمة على معنى التشويق.

فالنمطان متشابهان فكلاهما طلبيتان استفهاميتان، لكنهما متغايرتان من حيث وظيفتهما التداولية وهذا التغايرانما تولد بحسب اختلاف المخاطب في كل آية.

وكذا الحال في قوله تعالى: ((وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ)) وقوله تعالى: (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً) فكلا النمطين طلبيان لكن الأول خرج بنمطيته الى الأمر الواجب في حين خرج الثاني بنمطيته الى النهي الواجب، وكلاهما اشتركا في اصل تداولي واحد هو الطلب لكنهما اختلفا في الوظيفة التداولية فكان الأول أمراً وكان الثاني نهياً.

هذا على مستوى الأنماط التركيبية وتنوع دلالاتها، ولا يفترق الحال كثيراً عن فاعلية حروف المعاني في تحديد هوية المعنى سواء للمفردة داخل سياقها النصي، أم للتركيب، كما هو الحال في جملة الاستثناء التي تتنوع طرق التعبير فيها بين الحرف (إلا) وبين فعلي الاستثناء (ليس) و (لا يكون) فقد اتفق النحاة على أن المستثنى ب (إلا) في قولهم: حضر القوم إلا زيداً، لا يعرب فيه (زيداً) إلا منصوباً



على الأستثناء وجوباً وهذا لا غبار عليه، أما قولهم: حضر القوم ليس زيداً، ولا يكون زيداً، بإعراب (زيد) خبراً منصوباً لهذين الفعلين (13) فهذا فيه نظر.

لو استسلمنا لهذه المقولة النحوية التي اعتبرها النحاة اصلاً ثابتاً وسلّمنا بحاكمية القاعدة النحوية هذه فإن ذلك لا يستقيم، وقصدية التواصل؛ لأن (زيد) اسم ذات ومعلوم أن اسم الذات لا يخبر به ولن يكون (زيد) أصلاً تداولياً في موقعه هذا، لذلك أرى أن (زيد) لا يمكن أن يعرب ههنا خبراً، ولكي تتم عملية التداول التواصلية ينبغي أن يخرج الفعلان عن فعليتهما، إلى الحرفية فيكونا بمعنى (إلا) لا يستقيم إعراب (زيد) مستثنى بهما واجب النصب، ولن يكون خبراً أبداً لأنه اسم ذات لا يخبر به، والحال نفسه مع المبهمات من أسماء الموصول واسماء الإشارة، فإذا كان اسم الموصول لا يبين معناه إلا بصلته فمن باب أولى أن يكون الاسم الموصول ملازماً لصلته معاً يمكن أن يقعا صفة أو خبراً، فعلى سبيل المثال في قوله تعالى: (قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون) يعرب النحاة (الذين) صفة وصلته لا محل لها من الأعراب، والحال لا يستقيم كما أرى إلا بإعراب الاسم الموصول مع صلته صفة للمؤمنين، فكيف صفة الذين آمنوا؟ صفتهم خاشعون، وبهذا التوجيه يتحول الاسم الموصول من الإبهام في ذاته إلى الوضوح في صفة صلته فيكون حينها فاعلاً دلاليّاً تداولياً في آنٍ واحد.

وذلك لأن الوظائف النحوية ليست إلا عوارض دلالية مترتبة عن العلاقات الدلالية، والاسم الموصول لن يحقق فاعليته الدلالية مجرداً من صلته ليقع صفة إن التركيز على بنيات النص التكوينية وتوجيهها الوجهة الصحيحة التي تتوافق مع المعنى تنزع بالقارئ نحو الإبداعية، فالقراءة بحد ذاتها إبداع جديد إذا نتج عنها تأثير النص في متلقيه.

وكي لا نبتعد عن ركيزة بحثنا في نمطية النص وفاعلية الخطاب التي اتسمت ملامحها في نظرية النحو الوظيفي، فإن البنية الصرفية والتركيبية ارتبطت بوظيفة التواصل بعلاقة تبعية يتحكم بمقتضاها التداول والدلالة في المستويات النصية مجتمعة بحيث تعكس مكوناتها أسبقية التداول على الدلالة، إذا كان القصد هو التواصل؛ أي أسبقية القصد على فحوى القصد وهذه مبدئية الاختيار التي يتحكم بها منشئ النص حين يستجمع قدراته الذهنية ومخزونه اللغوي وقدرته على الترتيب والتركيب لتشكل وحداته اللغوية ومعانيها ماهيته النصية القارئة على التحلل إلى وحدات أصغر، وفي الوقت نفسه تكون قادرة على الإندماج في وحدات أكبر ليتحد حينها الشكل والمعنى اتحاداً يبين قابلية الشكل على التحلل وقابلية المعنى على الإندماج لأنهما وجهان لعملة واحدة لا وجود لأحدهما من دون الآخر، وتكون كل جملة في النص ممثلة لقطعة من الخطاب إذا ما كانت وحدة تامة مرتبطة بمقام ومرجعية.



إن الاستدلال بالعلاقات والثوابت القائمة عليها هيكلية النص تعكس لنا أشكال التركيب؛ لذا سنقسم طرق الاستدلال إلى نوعين: طرق مباشرة تسهم فيها العناصر التكوينية الآتية:

- الاستدلال بالحركة الإعرابية مع بقاء الثوابت النحوية.
- الاستدلال بموقع الاسم في التركيب النحوي.
- الاستدلال بطرق تغيير الصيغ دون الخروج عن الثابت النحوي.
- الاستدلال بالجار والمجرور.
- الاستدلال بالتكرار.

وطرق استدلال غير مباشرة يسهم فيها:

- التمثيل.
- الاستعارة.
- الكناية.

فأما الطريق الأول (المباشر) فنفضل القول فيه على النحو الآتي:

يجب أن نشير إلى أن مفهوم الاستدلال يعني الملمح والخاصية اللغوية الملازمة للنص، ويتم عبر نموذجين أساسيين في العملية اللغوية هما:
الاختيار ثم التركيب (14).

وعلى مستوى الثابت النحوي يشكل الاستدلال قياساً لخاصية التركيب النحوي على الثوابت المتعارف عليها في وضعها الأول، أي قياس بين الثابت والمتغير وما يتبع ذلك من متغيرات قياساً لا يستساغ ولا يقبل إلا إذا توافق مع ما يقتضيه العقل كما يقول عبدالقاهر الجرجاني (15)، وهذا كله يتم داخل بنية التركيب النحوي وما ينبني فيه من علاقات بين وحدات معنوية صغرى يعتمد فيها على علاقات توزيعية عن طريق معرفة ألفاظ التراكيب ورصد حركتها ومتغيراتها، فيعمد المتكلم إلى اختيار أدواته التعبيرية من رصيده المعجمي للغة ثم تركيبه تركيباً تسمح به قواعد النحو تارة، وسبل التصرف عند الاستعمال تارة أخرى، وإن دراسة النص في ضوء تلك السمات التعبيرية تنتج عنها أنماطاً تركيبية يتميز من خلالها منشي عن منشي آخر.

ولنقف عند طرق الاستدلال المباشرة التي درجناها سالفاً فنقف عند العلامة الإعرابية أولاً ونقول إنها تشكل قرينةً لفظية كثيراً ما توظف بوصفها أداة تعبيرية فالرفع للعمدة والنصب والجر للفضلة وتلك ثوابت نحوية ولكل علامة منها دلالة لا تقترب من دلالة الأخرى، فانظر إلى قول الشاعر:



صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلْنَا مُبْتَلَى

يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طَوْلَ الشَّرَى

يرى سيبويه أن النصب فيه أجود وأكثر لأن غايته الأمر (16)، ولكن الشاعر عدل من النصب إلى الرفع فخرج بذلك من الأمر إلى الإخبار والرفع هنا يجعل من الصبر متغيراً ثابتاً دائماً وهذا هو قصد الشاعر ومراده أما النصب فيجعله غير ثابت.

ومما يعزز هذه الدلالة بالرفع (17) قراءة قوله تعالى: (صَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ) لملازمة الصبر ودوام سيدنا يعقوب عليه السلام عليه لفراقه يوسف عليه السلام حتى أبيضت عيناه من الحزن.

ومما جاء في ذلك أيضاً قوله تعالى ((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً) (رفع (تُصْبِحُ) دلالة على ثبات الاخضرار ودوامه نعمة من الله ينبغي شكرها، أما لو نصب وجعله جواباً لاستفهام فإن ذلك ينافي الغرض ويتحول من إثبات للشكر على هذه النعمة إلى تقييد ونفي للشكر (18).

إذا في مثل هذه النماذج وغيرها نجد أن العلامة الإعرابية كانت عنصراً تواسلياً فاعلاً في توجيه معنى النص هذا ما أراد أن يوصله إلينا قديماً القاضي عبدالجبار الأسدي في قوله: (الضم على طريقة مخصوصة.... وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه؛ وقد تكون بالموقع وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع) (19) في إشارة منه إلى تنوع طرق الاستدلال ببنية التركيب النحوي على المعنى.

وننتقل إلى الإستدلال بموقع الاسم، والذي تتنوع طرقه من خلال التغيرالرتبي للاسم داخل التركيب، فالثابت النحوي يقتضي في الجملة الفعلية ترتيب الفعل ثم الاسم ثم متعلقاتها من الفضلة كالمفعول به والظرف والجار والمجرور وغير ذلك مما يصفه النحاة بالفضلة أو مالميس بالعمدة.

ان تغير مواقع الألفاظ عما ثبت لها في القواعد النحوية لا بد أن يتبعه تغيير في قصدية العبارة وفاعلية ذلك العنصرالذي خالف برتبته ما اتفق عليه، ويتضح ذلك جلياً في صور التقديم والتأخير كما هو الحال في تقديم المفعول به على الفعل وفاعله وتقديم اخبار النواسخ على اسمائها، وتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ، والشواهد على ذلك كثيرة نقبس منها شاهداً في قوله تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) فتقديم المسند (كفواً) (خبر كان) على المسند إليه (أحد) (اسم كان) جاء لنفي وجود كفءٍ لله عزوجل وإقرار وحدانيته وانتفاء الشريك عنه أبداً.

وننتقل إلى قول الشاعر:

ولأبدٍ من شكوى حبيبٍ مروعٍ

إلى الله أشكو لا إلى الناس حُبها



بتقديم الجار والمَجْرور (إلى الله) على الفعل بقصد تخصيص الشكوى لله عزوجل دون غيره.
وليس بغريب على المختصين بأن باب التقديم والتأخير بابٌ واسعٌ كثيرُ الفوائد كما ذكر عبدالقاهر الجرجاني (20).

إن كل تغييرٍ رتبِي يحقق مزيةً وحسناً في المعنى يكون مقوماً تواصلياً في النص لذا ينبغي أن نفرق بين الاختيار الذي يخدم هذه التواصلية وبين الاختيار الذي يخل بها كما وقع في قول الشاعر:

فأصبحت بعدَ خطِّ بهجتها كأنَّ قفراً رسوماً قَلماً

وأرادَ الشاعرُ: (فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسوماً) حتى يستقيم فهم المعنى (21)؛
لقد اخطأ الشاعر ابن الإعرابي في تغييرِ رتبِ الألفاظ بحيث وصفَ بالتعقيد اللفظي الذي شكل تقاطعاً
مخلاً بين الشاعر وملتقيه.

أما الاستدلال بطريق تغيير الصنغ أو ما يوصف بتبادل الصنغ فإن ذلك يشكلُ قصيدةً جديدةً تتمثل
في إبدال صيغة اسم المفعول باسم الفاعل أو العكس فعلى سبيل المثال في قوله تعالى: (في عيشةٍ
راضية) أي (مرضية) وقوله تعالى (من ماءٍ دافق) أي (مدفوق) والأمثلة على ذلك كثيرة.
ومما جاء في الشعر قول الخنساء:

ترتُّع ما ترتُّع حتى إذا ادَّكرت فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

إن جعلت الخنساء الإخبار بالمصدر عن اسم العين لتدل على كثرة إقبال الناقة وإدبارها حتى
أصبح كأنه صفة ثابتة فيها متجسمةً فيها (22).
ومن دلالة الثبوت أيضاً والمعبرُ عنه بالاسمية عوضاً عن الفعلية قوله تعالى (ذلك يومٌ مجموعٌ له
الناسُ وذلك يومٌ مشهود) نجد أن (مجموع ومشهود) اسمان يميلانِ قصدياً ثبات الجمع في ذلك اليوم
المشهود.

وننتقل إلى الاستدلال بموقع الجار والمَجْرور الذي عده النحاة فضلاً ولكن نجد هذه الفضلة إذا
تقدمت على ما هو عمدة في جملة فعلية كانت أم اسمية تكون ذات دلالةً جديدةً يكتسبها النص فتتحول
هذه الفضلة إلى العنصر الأساسي الفاعل في دلالة النص كما هو الحال في قول الشاعر:

وسالت بأعناقِ المطي الأباطحُ

فالبنية النحوية الثابتة تقتضي قوله: سالت الأباطح بأعناقِ المطي.

وهذه البنية لا قصديّة فيها ولا إبلاغيّة فاعلة فليس فيها إلا الإخبار؛ أما حين تقدم الجار والمَجْرور
(بأعناقِ المطي) فقصديّة النص أفضت إلى أنها سارت سيراً حثيثاً في غاية السرعة وكانت سرعةً في



لين وسلاسة كأنها كانت سيولاً وقعت في تلك الأباطح فجرت بها؛ وهذا على طريقة إسناد الفعل لغير فاعله الحقيقي أو ما يسمى بالمجاز العقلي ومن صور الاستدلال بالجار والمجرور أيضاً، وجوب اقتران بعض الأفعال والأسماء بحروف جر لايجوز أن تقترب غيرها، من ذلك ما نراه في الفعل (رغب) فإن معناه مع حرف الجر (في) يفضي إلى معنى أحب الشيء، فنقول: رغب زيد في الطعام إذا أحبه، ونقول: رغب زيد عن الطعام إذا كرهه وعزف عنه، وجاء قوله تعالى (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم) دالاً على الصد والقطيعة لآلهة أبيه.

أما طرق الاستدلال بما يوصف بالترارليودي مقاصد متنوعة فذلك كثير في لغة العرب، وقد يكون تكراراً بالحرف أو بالكلمة أو بالجملة، ولكل دلالة الفاعلة في النص، من ذلك قول جميل بثينة:

لا لا أبوح بحب بثنة أنها أخذت علي موثقا وعهودا

فكرر حرف النفي (لا) أفاد تأكيد التزامه بعدم البوح بما استحفظته عليه بثينة من الحب.

ومثال تكرار الجملة قوله تعالى: (فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا) تأكيد الوعد بالله عز وجل لعباده بأن لن يغلب عسران يسرا كما ذكر الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام. وقوله تعالى (إذ ادكت الأرض دكاً ودكاً وجاء ربك والملك صفا صفا) مثلاً على تكرار المصدر الذي حقق تأكيد وقوع الفعل. والشواهد على ذلك كثيرة لا سيما في مشاهد يوم القيامة. ولعل في جميع ما ذكرناه من تنوع في طرق الاستدلال بالتركيب النحوي وأنماطه ليعطينا دلالة واضحة تكشف عن فاعلية هذه الطرق التي تسهم في نقل النص من مجرد كونه سلسلة جمالية إلى حيز التداول والفاعلية في المتلقي الذي يعد بدوره المشارك الفاعل في إنتاج دلالة النصوص وتوجيهها والتأثر بها بشكل يصور جماليتها وفعاليتها فيه.

ولا تقف طرق الاستدلال المباشرة عند ما ذكرناه فحسب وإنما جميع صور التركيب المخالفة للبنية الأصل مخالفة لها مسوغاتها في كلام العرب تعد ضمن هذه الطرق كظاهرة الذكر والحذف وظاهرة التعريف والتكثير وظاهرة التقديم والتأخير وكل ما يطرأ على اللفظ أو الجملة من تغيير داخل النص تغيير يفضي إلى دلالات جديدة تنقل القارئ إلى فضاءات متنوعة داخل النص.

واستكمالاً لطرق الاستدلال ننقل إلى الطريق الثاني فيها وهي الطريق غير المباشر القائم على التأويل والبحث عن المعاني الثواني والكشف عن ما ورائية النص؛ فالنص يبقى ناقصاً بنيوياً ما لم يُصادف قارئاً يشترك معه ويرتكز في الآن نفسه على قطبين أساسيين ينبع الأول من ذات النص وما يفرضه على القارئ بمكوناته؛ والثاني يتبع للقارئ وحده وهو التأويل المعتمد على ثقافة القارئ أي



أنه هناك (عقد قرآنة بين النص وقارئة في مكانين أساسيين منه هما: فاتحة النص ومطلعه أولاً ثم في هامشه ثانياً) (23).

ولعلنا في هذا التقديم نقف على عنصر مهم في النص الذي يحتاج إلى تأويل ويكون طريق الاستدلال إليه غير مباشر فنقول: إن لفظه الظاهر غير حامل لمعناه، إنه المستوى القائم على أساس خرق القواعد والثوابت اللغوية بحيث ينتقل بلغة النص من الوضع الأصلي الثابت إلى الوضع المغاير والذي لا يوصلنا إليه اللفظ وحده وهذا ما اختصره عبدالقاهر الجرجاني بمصطلح معنى المعنى (24)، وفي هذه العملية النصية يمر التركيب النحوي بثلاث مراحل:

اللفظ المعنى معنى المعنى

(بنية التركيب النحوي) (ظاهر اللفظ) (تأويل من ظاهر اللفظ)

ومما لا شك فيه أن المعنى الحقيقي هو معنى الألفاظ أما المعنى المجازي فهو الذي تدل عليه معاني الألفاظ فيدرك بقرينة لفظية أو سياقية أو بإحدى طرق المجاز المعروفة كالتمثيل والاستعارة والكناية بحيث توفر هذه الطرق غير المباشرة مساحة واسعة للقارئ وطاقت تعبيرية لا يستطيع سياق اللغة الأصلي أن يوفرها له (25)؛ وحين نقف عند السورة التمثالية في قوله تعالى (مثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً)؛ اللفظ هو: مثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق، المعنى: عدم سماع المنادى لصوت المنادي، معنى المعنى: امتناع الكفار عن الاستجابة لنداء الداعي أي عدم وجود لغة التفاهم بينهما وهذه أبلغ صورة تعبر عن ظلالتهن.

ومن ذلك أيضاً قول العرب: هو يصفو ويكدر؛ تعبيراً عن صورة تمثلت في قلبه بين صفاء لا يدوم وكدر يمحو ذلك الصفو وهكذا.

وننتقل إلى الصورة الاستعارية التي هي في أصلها نمط استبدالي قائم على المشابهة بين صورتين تحظر أحدهما وتغيب الأخرى فتصحح المنطوق بها عن المضمره بقرينة تدل عليها من ذلك قول المتنبي:

عَصَبَ الدَّهْرَ وَالْمُلُوكَ عَلَيْهَا فبناها في وجنة الدهر خالاً

فلو صرح وقال هي خال في وجنة الدهر لققد النص أثره الإبداعي؛ ولكن حين جعل للدهر وجنة أضفى عليه سمة الإبداع المؤثر في المتلقي أما النص الكِنائِي فلهُ سمة تتماز فاعليته في كون الكلمة فيه لأثنافي إرادة الحقيقة بلفظها أحياناً وفي الوقت ذاته قد يراد من ظاهر اللفظ خلافه؛ فقولهم: (طويل النجاد)



قد يكون حقيقةً طول نجاهه دون تأويل، وقد يُرادُ طولُ قامتهِ إذا عُمِدَ فيه إلى التأويل فالكنائيةُ وسيلة إبداعية يرادُ منها المعنى المجازي مثلما يُرادُ منها المعنى الحقيقي وهي بهذا الوصف تعد منزلة بين المنزلتين فكلا المعنيين (الحقيقي والمجازي) مُرادان في الحضور، فلا هي بحقيقة مُطلقة يستغنى فيها عن التأويل ولا هي بمجازٍ مطلق يُستغنى فيه عن المعنى الحقيقي؛ وحينَ نقرأ نص الخنساء مفتخرةً بأخيها صخر:

سادَ عشيرتهُ أمردا

طويل النجاد رفيع العماد

لاشك أن إبداع النصِ هذا وأثره تجلى في معناه المجازي القائم على التأويل، فهي لا تريد طول نجاهه بل طول قامتهِ وسيادته على قومِهِ على الرغم من كونه في ربيع شبابه. فقد حول النص الكنائي اللغة من طاقةٍ كامنة إلى طاقةٍ مؤثرة تتحرر بفاعلية القارئ مع النص، فالكنائية وسيلة تعبيرية عن الأفكار وليستوسيلة تعبيرية عن الألفاظ مفردة. والشواهد جمّة على طرق الاستدلال غير المباشرة، اكتفيثُ بذكر هذه النماذج منها، وأياً كانت طرق الاستدلال في التعبير فإنها رغم تنوعها إن دلت على شيءٍ فإنها تدل على قدرة اللغة العربية واتساعها بحيث توفرُ لمستعملها فضاءاتٍ نصيةٍ رحبة تتعكسُ من خلالها إبداعية اللغة وقدرتها الوظيفية وفي الوقت نفسه تعبر عن إبداعية مستعملها بالشكل الذي يرسمُ هويتها وهويتهم في ذاتِ الوقت. جميع ما ذكر نماذج مختصرة في عباراتٍ موجزةٍ مثلت إمكانية نقل اللغة من عالمٍ لا محسوس إلى عالمٍ محسوس وأن الثوابت اللغوية والأحكام النحوية ما هي إلا وسائط ووسائل لا قوامه ولا قبول للنصوص من دون أخذها بالاعتبار.

المصادر

القرآن الكريم

- [1] الخصائص / ابن جني / ج 1 ص 33
- [2] أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية / محمد الشاوش / ج 1 ص 217
- [3] لسانيات النص - نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري / د. أحمد مداس / ص 10.
- [4] مقالات في تحليل الخطاب / د. حمادي صمود / ص 72.
- [5] المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي - الأصول والامتداد / د. أحمد المتوكل / ص 190 وكذلك:
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية / د. أحمد المتوكل / ص 21.
- [6] المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي / د. أحمد المتوكل / ص 153.





- [7] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية / د. أحمد المتوكل / ص 83.
- [8] من قضايا الرابط في اللغة العربية / د. أحمد المتوكل / ص 62 وكذلك: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية / ص 105.
- [9] كتاب سيبويه / ج 1 / ص 23.
- [10] دلائل الإعجاز / عبدالقاهر الجرجاني / ص 4 وكذلك: تنظيم النحو العربي / د. محمد الأوزاعي / ص 201 - ص 227.
- [11] الإيضاح في علل النحو / أبو إسحاق الزجاجي / ص 67 وينظر: البناء الموازي / الفاسي الفهري / ص 26.
- [12] التركيبات الوظيفية - قضايا ومقاربات / د. أحمد المتوكل / ص 177 وينظر أيضاً : الوسائط اللغوية / د. محمد الأوزاعي / ص 669.
- [13] شرح ابن عقيل / ج 1 / ص 560.
- [14] علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة / د. كتور صلاح فضل / مجلة فصول م - ج 5 ع 1 ص 1984 ص 55
- [15] دلائل الإعجاز / عبدالقاهر الجرجاني / ص 25.
- [16] شرح أبيات سيبويه للسيرافي / ج 1 ص 208.
- [17] مغني اللبيب عن كتب الأعراب / ابن هشام / ج 2 ص 617.
- [18] الكشف عن حقائق التنزيل / الزمخشري / ج 3 ص 168.
- [19] المغني في أبواب العدل والتوحيد / القاضي عبدالجبار الأسدي / ج 16 ص 199.
- [20] دلائل الإعجاز / ص 135.
- [21] الخصائص / ج 1 ص 299 - 330
- [22] كتاب سيبويه / ج 1 ص 137 وكذلك : البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن / ابن الزمكاني / ص 199
- [23] نظريات القراءة والتأويل الأدبي وقضاياها / د. حسن مصطفى سطول / ص 64
- [24] دلائل الإعجاز / ص 258 - 259
- [25] علم الدلالة / د. نورالهدى لوثن / ص 99